بحث مع ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان مجالات التعاون المشتركة

وزير الإعلام: أهمية التركيز على تدريب الإعلاميين وخصوصاً فئة الشباب

الوطن

بحث وزير الإعلام الدكتور بطرس الحلاق أمس مع ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان الدكتور حمير عبد المغني والممثل المساعد للصندوق عمر بلان مجالات التعاون وتنفيذ الأنشطة المشتركة المتعلقة بالاهتمام بقضايا الشباب، وتشجيع ثقافة التطوع والترويج للمشاريع الصغيرة.

وجرى خلال الاجتماع عرض مراحل تنفيذ الخطط المشتركة المتعلقة بقضايا التنمية والتعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي، وكيفية الكتابة للصورة والتركيز على صحافة البيانات لإنتاج مواد توعوية تسهم في نشر الوعي لدى الجمهور حول قضايا التنمية.

وأكد الوزير الحلاق خلال الاجتماع أهمية التركيز على تدريب الإعلاميين، وخصوصاً فئة الشباب لإنجاز مواد إعلامية ذات أثر إيجابي، وعلى الدراسات البحثية لبناء الرسالة الإعلامية الصحيحة، وقياس الأثر بعد القيام بأي حملة.

ممثل الصندوق الدكتور حمير عبد المغني بين أن الشراكة مع وزارة الإعلام استراتيجية وخصوصاً في تنفيذ التزامات (قمة نيروبي) للتنمية والسكان، مشيراً إلى أهمية دور الاعلام في نشر الوعي وخصوصاً في ظل الظروف والحرب الإرهابية التي تعرضت لها سورية.

حضر الاجتماع معاون وزير الإعلام أحمد ضوا، ومدير الإعلام التنموي في الوزارة عمار غزالي.

٥٠٠ ليرة للخطوط الطويلة و٤٠٠ للقصيرة

محافظة دمشق تقرّ التعرفة الجديدة للسرافيس وباصات النقل الداخلية خلال يومين

مدير التسعير في التموين: زيادة تعرفة البولمانات العاملة بين المحافظات عادلة لجميع الأطراف

محمد راكان مصطفى - فادي بلك الشريف

كشف مصدر مسؤول في محافظة دمشق في تصريح خاص لـ«الوطن» عن صدور التعرفة الجديدة للآليات العاملة على المازوت والبنزين خلال اليومين القادمين، وخاصة بعد ورود كتاب التجارة الداخلية وحماية المستهلك القاضي بزيادة تعرفة النقل ضمن المحافظة للآليات العاملة على المازوت بنسبة ٢٥ بالمئة، والآليات العاملة على البنزين بنسبة ١٠بالمئة وهذا يشمل جميع المحافظات السورية ولاسيما بعد قرار رفع أسعار البنزين والمازوت المدعوم.

وأكد المصدر أنه على ضوء نسبة الزيادة، تصبح تعرفة الخطوط الطويلة ٥٠٠ ليرة بدل ٤٠٠ ليرة، أما الخطوط القصيرة فتصبح ٤٠٠ ليرة بدل ٣٠٠ ليرة، أي بزيادة ١٠٠ ليرة.

ويأتي ذلك تزامناً مع تعمد عدد من الآليات العاملة من باصات وميكروباصات رفع التعرفة قبيل صدور القرار الرسمي عن المحافظة، بحيث أصبحت هذه الآليات تتقاضى نسبة الزيادة من تلقاء نفسها بالعديد من الخطوط، ناهيك عن استغلال واقع الأمر من سيارات الأجرة الخاصة (التكاسي) والتي باتت تتقاضى أجوراً كبيرة جداً تصل إلى الـ٢٠ ألفاً والـ٢٥ ألفاً وحتى الـ٤٠ ألفاً بالنسبة للمسافات الطويلة، مع وجود تفاوت بين هذه السيارات وذلك بحجة ارتفاع سعر البنزين وتأخر ورود الرسالة الذكية لفترة تتراوح بين الـ١٥ يوما والـ ٢٠ يوماً، وبالتالي أصبح السائق يحمّل نسبة الزيادة بشكل مباشر على أجرة الركوب.

وتؤكد المصادر أنه سيتم خلال الفترة القريبة القادمة إجراء تعديل على عدادات التكاسي ليصار إلى وضع اللصاقات المحددة للتعديل لتشمل أكثر من ٢٠ ألف تكسي في العاصمة دمشق.

في الفحص أكدت المحافظة استمرار تزود جميع وسائل النقل بمادة المازوت خلال فترة العطل من دون أي توقف وحسب مسار عمل كل سرفيس أو باص، لتحصل على مخصصاتها، مع الاستعداد لتلقي أي شكاوى بحق أي سيارة تكسي على صعيد تقاضي أجور زائدة وعدم التقيد بالعدادات أو بالتعرفة الرسمية الصادرة بالنسبة للسرافيس وباصات النقل الداخلي ريثما تقر التعرفة الجديدة.

وبالتزامن مع ذلك تستكمل المحافظة خطتها لإدخال جميع آليات المبيت ضمن نظام الـ (جي بي إس) وذلك حتى نهاية العام الجاري، علماً أنه تم التركيب لأكثر من نصف السيارات المقدر عددها بـ٨٠٠ سيارة.

في السياق، عدلت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تعرفة البولمانات بين المحافظات لتصبح أجرة باص بولمان رجال أعمال (٣٠ راكباً) بزيادة ٤٤,٢٥ ليرة سورية/كم لكل راكب، وباص بولمان (٤٥ راكباً) بزيادة ٣٧,٥٠ ليرة سورية/كم لكل راكب كنسبة زيادة، على أن تضاف نسبة ٢٠ بالمئة على التعرفة الكيلومترية الجديدة للمحافظات الشرقية، كبدل خطورة لحين زوال الأسباب.

مدير التسعير في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نضال مقصود بيّن أن هذا التعديل يأتي ضوء رفع أسعار مادتي المازوت والبنزين الأخير، مؤكداً الأخذ بعين الاعتبار كل تكاليف التشغيل ناهيك عن أجور الصيانة والإصلاح وغير ذلك.

واعتبر مدير التسعير أن التعرفة عادلة لكل الأطراف السائقين والمواطنين في ظل قرار الرفع الأخير لأسعار المحروقات.

من جهة أخرى نوهت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك باستمرار عمل الصالات ومنافذ البيع التابعة للمؤسسة السورية للتجارة والمخابز التابعة للمؤسسة السورية للمخابز في جميع المحافظات خلال العطلة القادمة، وبأن استمرار عمل الصالات ومنافذ البيع يأتي في إطار السعي لتوفير احتياجات المواطنين الأساسية مع توافر تشكيلة واسعة فيها من السلع الغذائية والاستهلاكية ومستلزمات الأسرة والخضر والفواكه إضافة إلى بيع المواد المدعومة ومواد التدخل الإيجابي عبر البطاقة الإلكترونية.

وأكدت الوزارة أن جميع المخابز التابعة للسورية للمخابز في جميع المحافظات مستمرة بعملها بشكل طبيعي وبكامل طاقتها الإنتاجية خلال أيام العطلة بهدف توفير مادة الخبز للمواطنين بشكل يومي باستثناء عطلتها الأسبوعية يوم الجمعة.

> تكاسٍ تتقاضى أجوراً كبيرة جداً.. وقريباً تعديل جديد على العدادات

لا توجد في سورية إحصائيات دقيقة.. وأسبوعياً يتم توقيف طبيب أو أكثر بسبب خطأ طبي

نوفل لـ«الوطن»: دراسة لمنع الطبيب من ممارسة المهنة في حال لم يكن لديه تأمين ضد الأخطاء الطبية

محمد منار حميجو

كشف رئيس اتحاد شركات التأمين في سورية حسين نوفل أنه يتم العمل حالياً على وضع تأمين على الأخطاء الطبية التي من الممكن أن يرتكبها الطبيب أثناء ممارسة عمله بمعنى التأمين على أخطار ممارسة المهنة، وذلك من خلال وضع معايير حول هذا الموضوع، مبيناً أن المشافي التي يعمل فيها الأطباء هي التي ستقوم بإجراءات التأمين للأطباء في هذا الموضوع في حال تطبيقه.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين نوفل أنه في حال تطبيقه فإنه من المقترحات أن يكون التأمين إلزامياً للطبيب، موضحاً أنه سوف يتم منع أي طبيب من ممارسة المهنة في حال لم يكن لديه تأمين على الأخطاء الطبية وذلك مثل التأمين على السيارات.

نوفل أشار إلى أنه سوف يتم وضع معايير دقيقة لهذا الموضوع في حال تطبيقه، لافتاً إلى أن ذلك لا يلغي الأخطاء الطبية وإنما بهذه الخطوة لا يتحمل الطبيب التعويض المادي للمرضى نتيجة الخطأ الطبي الذي وقع فيه أثناء ممارسته ويتم دفع التعويض للمريض عن طريق التأمين.

نوفل أشار إلى أن تحديد مبلغ التأمين على الأخطاء الطبية سوف يتم حسب الاختصاصات والخطأ الطبي، مشيراً إلى أنه ليس الهدف هو وضع حصانة للطبيب بل حمايته وذلك في حال ارتكب أخطاء طبية غير مقصودة بأن يكون هناك تأمين على هذه الأخطاء لا يتحمل تكلفتها الطبيب بل التأمين.

وأكد نوفل أنه أسبوعياً يتم التواصل معه تقريباً حول توقيف طبيب أو أكثر على مستوى سورية بسبب أخطاء طبية للعمل على الإفراج عنه، مشيراً إلى أن معظمها بحسب متابعته تكون عبارة عن شكاوى القصد منها ابتزاز الأطباء وليس المقصود الخطأ الطبي، لافتاً إلى أن من التوصيات التي خلصت لها الندوة الطبية القضائية التي عقدتها نقابة الأطباء بالتعاون مع وزارة العدل عدم توقيف الطبيب إلا بعد التأكد من مسؤوليته عن الخطأ الطبي والتشدد في الالتزام بتطبيق تعميم وزير العدل في هذا الخصوص.

ولفت إلى أنه لا توجد في سورية إحصائية عن الأخطاء الطبية، مشيراً إلى أن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة كما أن هذا الموضوع بحاجة إلى أن يكون هناك شكاوى من المرضى الذين تعرضوا للأخطاء الطبية إضافة إلى مراقبة جودة العمل الطبي وهذا حالياً ليس موجوداً، مضيفاً: في حال تم تطبيق التأمين على الأخطاء الطبية فإنه من الممكن أن تكون هناك إحصائيات عن هذا الموضوع.

وأكد نوفل أنه عالمياً يتم تسجيل حالة واحدة من كل ١٠ حالات وفق إحصائيات منظمة الصحة العالمية.

وكانت نقابة الأطباء بالتعاون مع وزارة العدل أقامت ندوة طبية قضائية بعنوان المسؤولية الطبية، حيث خلصت لجنة صياغة الندوة إلى مجموعة من التوصيات منها تشكيل لجنة لصياغة مشروع قانون خاص بالمسؤولية الطبية وحماية الأطباء يهتم بوضع قواعد خاصة بمسؤولية الأطباء عن الأخطاء الطبية غير المقصودة التي من الممكن أن يرتكبوها أثناء ممارستهم لأعمالهم الطبية وحماية الأطباء والمنشآت الطبية من الاعتداء خلال القيام بعملهم.

وبين أستاذ القانون العام في كلية الحقوق في جامعة دمشق محمد خير العكام في تصريح سابق لـ«الوطن» أن من التوصيات أيضاً وضع قواعد خاصة لاختيار الخبراء للتأكد من قيام الطبيب بالخطأ الطبي من عدمه على أن يكون هؤلاء الخبراء متخصصين وذوي خبرة أكبر من خبرة الطبيب الذي ارتكب الخطأ ويتم اختيارهم بالتعاون مع نقابة الأطباء.

> ليس الهدف وضع حصانة للطبيب بل حمايته